شاكر يصدر قرار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم سوق الكهرباء المصرية

الخبـــــــــر

وكالة أنباء الشرق الأوسط:

أصدر الدكتور محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، الخميس قرار اللائحة التنفيذية لقانون الكهرباء، بعد انتهاء قسم التشريع بمجلس الدولة من مراجعتها وإقرارها.

وتتناول اللائحة التنفيذية كافة الإجراءات والموضوعات الخاصة بقطاع الكهرباء وتنظيم سوق الكهرباء وصدر القرار برقم 230 لسنة 2016 بتاريخ 28-4-2016.

وأوضح الوزير أن قانون الكهرباء يتماشى مع التطورات الحديثة في مجال تنظيم المرافق العامة، والاتجاه إلى أن يكون دور الدولة هو تنظيم وضبط ومراقبة نشاط المرافق العامة بدلا من إدارتها بطريقة مباشرة، مما يستلزم إنشاء كيان مستقل للقيام بهذه المهام وتمتعه بالصلاحيات اللازمة لتأدية عمله بما يضمن حرية المنافسة وعدم الاحتكار والحفاظ على مصالح جميع الأطراف.

ويمثل إصدار اللائحة التنفيذية الخطوة التشريعية المهمة والمكملة لقانون الكهرباء في إطار استكمال المحور التشريعي باعتباره أحد محاور خطة وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة والتي تهدف إلى تنظيم سوق الكهرباء في مصر.

وأوضح بيان صحفي لوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة أن قانون الكهرباء يهدف إلى وضع القواعد التي تؤدي إلى رفع كفاءة الأداء ومستوى الخدمة المقدمة من أطراف مرفق الكهرباء إنتاجا ونقلا وتوزيعا وبيعا ومراعاة المنافسة الحرة المشروعة في هذا المجال.

ويعمل على تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات إلى قطاع الكهرباء لمواكبة معدلات النمو في الطلب على الطاقة الكهربائية وذلك من خلال التأكيد على مفاهيم الشفافية ومنع الاحتكار وعدم التمييز.

ويهدف إلى التأكيد على دور جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك كجهة مرجعية تضمن تحقيق علاقة متوازنة بين مصالح المستهلكين وأطراف مرفق الكهرباء.

ويسعى إلى تحقيق الفصل بين أنشطة النقل وإنتاج وتوزيع الكهرباء بما يضمن المنافسة الحرة المشروعة.

ويعمل على مواكبة القواعد التشريعية الحديثة المطبقة في مرافق الكهرباء العالمية بما يسهل ارتباط مرفق الكهرباء المصري مع مرافق الكهرباء الإقليمية من خلال شبكات الربط الكهربائي.

ويسعى لوضع الإجراءات التي تكفل تحسين كفاءة استخدام الطاقة وإدارة الطلب عليها بهدف المحافظة على الثروات الطبيعية وتقديم الخدمة بالتكلفة الاقتصادية.

وتم إعداد مشروع قانون الكهرباء في مصر في ضوء الاتجاهات الحديثة لضبط وتنظيم المرافق والخدمات الأساسية بصفة عامة والكهرباء بصفة خاصة باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع، وفى إطار الحاجة إلى استمرار الارتقاء بمستوى هذه الخدمة وتطويرها لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية بما يضمن الوفاء باحتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ونظرا لأهمية الحفاظ على مصالح المستهلكين ومقدمي الخدمة بما يضمن إيجاد علاقة متوازنة بينهما، فقد روعي في إعداد القانون أن يساير الاتجاهات العالمية في هذا المجال، ولذلك أصدر رئيس جمهورية مصر العربية قانون الكهرباء الجديد رقم 87 لسنة 2015 والصادر فى 8 يولية لسنة 2015 وذلك بمراعاة كافة القوانين ذات الصلة وبعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس الدولة الذي ركز على أهمية الاستثمار في البنية التحتية للطاقة.

:

.

الرأي

* ضعف الاستثمارات في مجال توليد الطاقة الكهربائية خلال السنوات الماضية يأتي وسط اضطرابات مستمرة منذ ثورة 25 يناير، مما أدى إلى تأخر هائل في بناء محطات جديدة وإنشاء معدات جديدة لنقل الكهرباء، لهذا فالخطة المصرية لتنويع مصادر الطاقة من ناحية وزيادة حجم إنتاجها من ناحية أخرى كانت من الأهمية بحيث تتطلب قانونا جديدا يساهم في تدعيم هذه الاستراتيجية والرؤية المستقبلية، لهذا فمن الممكن أن تتجاوز المنافع الإمدادات المستقرة للطاقة اللازمة، لدفع قاطرة النمو الاقتصادي والتنمية

* إن تطبيق قانون الكهرباء الجديد سيحرر سعر الكهرباء في مصر، لأنه يتيح المجال التنافسي أمام المستثمرين لإنشاء محطات، ومن ثم يسمح للمستهلك باختيار المنتج الذى يقدم له خدمة وسعر تنافسي، ويساهم هذا القانون في تعدد منتجي الكهرباء مما يتيح مرونة أكبر في العملية الإنتاجية مع كون جهاز تنظيم مرفق الكهرباء مسئولا عن مراقبة الشركات المنتجة والأسعار التي تبيع بها لضمان عدم المبالغة في الأسعار على المستهلك، خاصة مع إتاحة الفرصة للمستهلك للشراء مباشرة من القطاع الخاص بواسطة شركة النقل التي ستتعامل بحيادية تامة مع جميع الأطراف بعد فصلها عن الشركة القابضة لكهرباء مصر.

* تتضمن التعديلات التي شملها القانون وعكستها اللائحة التنفيذية أن تكفل الدولة للمستثمر توفير الأراضي وتلتزم بشراء الطاقة المولدة، بالإضافة إلى تحديد نسبة أصحاب الصناعات كثيفة الاستهلاك من استخدام الطاقة الجديدة، ومن بين التعديلات أيضا تغليظ العقوبة على سرقات الكهرباء والاعتداء على المنشآت الكهربائية وعدم الاكتفاء بالغرامات المالية لتصل إلى الحبس، وتعتبر من الجرائم المخلة بالشرف.

* كما أن القانون الجديد يحدد استقلال الشركة المصرية لنقل الكهرباء عن الشركة القابضة لكهرباء مصر لتتمكن من التعامل مع القطاع الخاص، على أن يستثني القانون جهاز مرفق الكهرباء وحماية المستهلك من أحكام القانون الخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ومواكبة القواعد التشريعية الحديثة المطبقة في قطاعات الكهرباء العالمية.

* يساهم تطبيق القانون لائحته في وضع شروط جيدة لمساهمة رجال الأعمال والمستثمرين في إنشاء مشروعات عديدة في مجالات الطاقة المتجددة وفتح طرق للاستثمار في مصر من خلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ويرفع أعباء كثيرة عن الموازنة العامة للدولة، إلا أن الدولة لازالت ملزَمة بتوفير الاستثمارات اللازمة للشركة المصرية لنقل الكهرباء لتفعيل السوق التنافسي.

* من الضروري بالتزامن مع بدء تطبيق القانون ولائحته التنفيذية الجديدة أن يتم توضيح فلسفة القانون للمستهلكين بالنسبة لتحرير قطاع الكهرباء والسماح للقطاع الخاص بالمشاركة في أعماله باعتبار الكهرباء ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع، وأن القانون يهدف إلى تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات إلى قطاع الكهرباء لمواكبة النمو في الطلب على الطاقة بالإضافة إلى التأكيد على دور جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وتحقيق المنافسة المشروعة.

* من المهم مراعاة الشرائح الأكثر فقرا في عملية تحرير سوق الكهرباء وتسعيرها في مصر للحفاظ على الشريحتين الأقل استهلاكا والمرتبطة بالطبقات الفقيرة في مصر، على أن يتم تعويض هذا الدعم من خلال زيادة الأسعار للطبقات الأعلى استهلاكا عن طريق توحيد سعر الاستهلاك للشرائح الأعلى بما يحقق البعد الاجتماعي المطلوب ولا يؤثر على اقتصاديات إنتاج الكهرباء في مصر.

* تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضغطا هائلا وغير مسبوق على شبكات البنية التحتية المتقادمة في ظل الزيادة الهائلة في احتياجات الكهرباء، وتشير التقديرات إلى أن الطلب على الكهرباء في المنطقة سيزيد بنسبة 84% في 2020، وهذا سيتطلب زيادة إضافية مقدارها 135 جيجاوات واستثمارات بقيمة 450 مليار دولار لكن الربط الكهربي الإقليمي بين دول المنطقة يقلل الحاجة إلى قدرات إضافية لتوليد الطاقة الكهربائية من 135 جيجاوات إلى 102 جيجاوات، ما يعنى انخفاضا هائلا في قيمة الاستثمارات المطلوبة. ومن الناحية الفنية، فإن الربط الكهربائي التام سيكتمل في المنطقة بحلول 2018 على أقصى تقدير، بمجرد استكمال إنشاء محطة الربط بين مصر والسعودية بقدرة 3 آلاف ميجاوات.

:
.